ط البسملة بشيخ
مخلوف

بسم الله الرحمن الرحيم ان من خير ما سطرة القلم وصر فت
نحوه عاليات الهمم حمد الله تعالى على جزيل الانعام والصلاة
والسلام على سيدنا محمد اشرف الانام وعلى اله واصحابه السادة الكرام
وبعد فيقول اسير خطاياه الراجي عفو مولاه المتضرع اليه القريب
المجيب المنسوب بلغة بني خصيب مخلوف بن محمد البدوي بلغه الله
المرام واختم بحسن الختام ثم ان الله تعالى بجزيل الاحسان
وارد ت قراءة بعض الكتب لبعض الاخوان واحببت ان اشرف
في البدء بحضور مشايخ الاعيان جمعت كلمات قليلة على جملة
البسملة المجلية من كلام السادة الاعلام المستصبح بهم في الظلم
لاسيما الاستاذ ابو العرفان علامة وقته الامام الصفان وحيد
قلت العلامة فهو المراد وعلى الله الكريم الاعتماد فقلت مستعينا
في المقصود بالله الملك المعبود انما ابتدأ المصنفون كتبهم بالبسملة
اقتداء بالكتب السماوية التي اشرفها القرآن العزيز فاقتضاء
المولغني عليه ليس للاحتراز بل لكونه اشرف الكتب بناء على ما قاله
العلامة ابو بكر التونسي من اجماع علماء كل ملة على ان الله تعالى
افتتح جميع كتبه بالبسملة ويدل لما قاله خبر بسم الله الرحمن الرحيم
فاتحة كل كتاب نقله في الجامع الصغير ولا يعارضه هذا قول السيوطي
انها من خصوصيات النبي وامته لقول بعض المحققين المحقق
به وامته البسملة بهذه الالفاظ المعربة على هذا الترتيب وعملا
بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدء فيه ببسم الله الر
حمن الرحيم فهو اجذم اورده شيخ الاسلام وغيره وقالوا رواه ابو
داود وغيره وحسنه ابن الصلاح ولنتكلم على هذا الحديث
الشريف بطرف مما نيا سبه فنقول اعلم ان كل اما ان تضاف اي
نكرة او معرفة وكل منهما اما مفرد او جمع فاذا اضيفت لنكرة
مطلقا فهي لاستغراق افراده وهي احاد انكانت مفردا كما

هنا وجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الحقيبة العظمة
وان اضيفت لمعرف فان كان جمعا فهي للاستغراق احادا نحو جابني كل
الرجال وان كان مفردا فهي للاستغراق اجزائه نحو كل زيد حسن قا
العلامة ومراده بالمنكر المنكر حقيقة او حكما ليدخل ما هو في حكم
النكرة من المعارف كالمعرف بال الجنسية والمراد بالامر ما هو اعم من
الفعل والقول كما في ونشاورهم في الامر لما قابل النهي فهو نحو
واحد الامور لا الاوامر واضافة كل اليه على معنى اللام لعدم صلاحية
غيرها وقد قال ابن مالك وانو من او في ان يصح الا ذاك واللام
خذ لما سوى ذينك واخصص اولا ولا يشترط صحة ظهور اللام في
اللفظ بل يكفي صحة ظهورها في مرادفه فيقال جميع الافراد المنسوبة
للامر ذي المال ونسبتها له من نسبة الجزئيات لكليها لما مر ان كلا للاستغراق
افراد ما اضيفت اليه من النكرات فهي في حالة اضافتها للمعرف تعامل
عموم افراد وجزئيات وتلك الجزئيات منسوبة للامر الذي هو كليها
وقال ذي مال ولم يقل صاحب مال لاقتضائه متبوعية الموصوف وتا
اضافة اليه بعكس صاحب ونحوه وصف الله به نفسه في مقام ذكر الانبيا
لديه النون لان مقام ذكر الانبيا مقام مدح ومقام المدح يقتضي الوصف
بما يؤذن برفعة الممدوح فناسب وصفه بها ووصفه في مقام النهي
عن التشبه بصاحب الحوت لان هذا المقام مقام حط من المرتبة فلا
يناسبه ما يقتضي الرفعة فناسب الوصف بصاحب والبال يطلق
على معان منها الحال والقلب والجوف العظيم كما في القاموس والمختار
ويصح ان يراد به الحال اي ذي اهتمام به شرعا وان يراد به القلب
على ان المراد قلب متعاطي ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملابسة
واطلق عليه ذي بال بعتبار ان به قلب متعاطيه وشغله
والقلب في باق على حقيقته والتجوز انما هو في الاثبات او على ان
المراد قلب ذلك الامر تشبيها بالة اهتم بها بالقلب في الشرح

بقية

ذي بال ظهورها في مرادفه ح

ذي بال ظهورها في مرادفه ح

فيكون مصرحة او تشبيها في النفس للامر المهم بانسان في الشرف مع الرمز
الى المشبه بشئ من لوازمه تخييلا وهو ذئب بال فيكون في الكلام هو
استعارة مكنية ولا يرد على تقرير الاستعارة المصرحة ان الحال من
معاني البال الحقيقية فلا يستعار له ما حققه حفيد السعد من ان
اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب اذا استعمل في احد معانيه لا
باعتبار ان اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى
اخر من معانيه كان اللفظ مجازا فاحفظه ولا على تقرير الاستعارة
المكنية ان فيه جمعا بين الطرفين لان القلب هو الانسان لانا نقول
ذو القلب اهم من الانسان والمشبه به الانسان بخصوصه وهو المذكور
بخصوصه فلا جمع وقوله لا يبدو صفة ثانية للامر فهو جرى على الاحسن
من تقديم النعت المفرد على النعت بالجملة وقوله فيما ابى بسببه ففي
سببية فعائدة الاتيان بالظرف مع صحة تركه لانه ليس نائب فاعل
ولا يتوقف عليه تمام الكلام افادة ان المطلوب التسمية فيجب في البدا
الامر ذي البال بسببه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب امر
امر اخر بحيث يكون غير منظور اليه عند التسمية فلا يكون محصلا
للمطلوب اذا تى بها في بدء الاكل قصدا وهو شارع في السفر غير ناظر
الى السفر لعدم النسبة بالنظر اليه ونائب فاعل يبدو ضمير مستتر
فيه يعود على امر لان المضاف هنا لفظ كل والغالب في رجوع الضمير
للمضاف اليه لكن هذا قليل لان المبتدا هنا ليس من المبتدا الذي تدخل
الفا في خبره لكثرة لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى
ما بعده لعدم الاستقبال المذكور هنا والمبتدا المذكور يكون في
خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خاليا من
اداة شرط وعلم استقبال كالذي وسوف ومن وما النافية ولن وقد
موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصول باحد هذه
الثلاثة فهذه ست مضافا الى الموصول والموصوف المذكور

وتحته

وثمة ست صور موصوف بالموصول المذكور ويشترط في الجميع
قصد العموم واستقبال معنى الصلة او الصفة وما ذكر من كون دخول
الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كانت العبرة عند تعدد
الصفة بالاولى والا فلا يلزم كون الكثير لان المبتدا مضاف الى موصوف
يفعل صالح للشرطية وهو لا يفيد ولا الاخذ من المقطوع اليد والرجل
الانامل كما في القاموس وعلى الاول اقتصر في المصباح ويروى
اقطع وهو المقطوع الذنب قال الشيخ زاده في حواشيه على البيضاوي
في قوله ابتر مزاي نقصان الاول يعني الى نقصان الاخرى لانه
جعل كونه ناقص الاخر كالابتر مترتبا على كونه ناقص الاول بعد
البدا بالسلطة فقد رتب نقص الاخر على نقص الاول ولا شك ان ما
رتب عليه شئ يعود الى المرتب عليه وكل من الثلاثة صفة مشبهة تصوغ
من فعل لازم مكسور العين والكلام على كل من الثلاثيات الثلاث من باب
التشبيه البليغ وهو ما حذفت منه الاداة والوجه او من باب الاستعا
المصرحة على الخلاف بينه الجمهور والسعد التفتازاني في مثل هذا
التركيب كزيد اسد وتقريرها هنا على مذهبهم ان تقول شبه النقص
الشرعي بالنقص الحسي واستعير اللفظ الموضوع للمشبه به وهو
البتر مثلا للمشبه واشتق من البتر مثلا ابتر بمعنى ناقص نقصا شر
على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فالمقصد في التبعية ملحق ناقص
نقصا شرعيا والمذكور هنا وهو الامر ذو البال الذي هو مدلوله
الخبر ناقص مخصوص من افراد ذلك المطلق او المجاز المرسل هو
وذلك ان اصل البتر مثلا نقصان الذنب فالحق عن قيده وجعل
المطلق نقص ثم جعل للنقص المخصوص بعدم البدا بالسلطة هو
اما لكونه فردا من افراد ذلك المطلق فيكون مجاز امرسلا عرتبة اولكو
اعتبر بخصوصه مع قطع النظر عن كونه فردا من افراد ذلك المطلق
فيكون مجاز امرسلا بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد

والمقصود انه ناقص وقليل البركة وان تم حسا وتفسيد الامر ذي بال مخرج لما لا بال له من المحقرات شرعا كالمحرم والمكروه وعرفا كتناول زبلة فلا يطلب فيه التسمية صيانة لاسمه تعالى عن مصاحبة المحقر وتخفيفا على العباد بعدم طلبها منهم في كل حقير وحقيرة فان قيل يرد على رواية بسم الله بباء واحدة ان اسم مفرد مضاف فيعم لمعرفة فيم فيكون المعنى كل امر ذي بال لا يبدء فيه بجميع اسماء الله فيلزم المطلوب البداءة بجميع اسماء الله وهو عسر جدا اجيب بان معنى قولهم المفرد المضاف لمعرفة يعم انه يصلح للعموم اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك اذ العسر منتف عن هذه الامة فان قيل الابتداء بالبسملة ليس ابتداء ببسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس واحدا منها اسما من اسماء الله تعالى اجيب بان تصدير الامر بذكر اسم تعالى كلفظ الله الثاني ان يذكر لفظ دال على اسم تعالى كما هنا فان لفظ اسم يدل على اسم تعالى لكن لا تختص دلالته باسم معين على ان الاضافة الاستغراقية او جنسية وتختص على انها عهدية او للبيان فالابتداء بلفظ اسم ابتداء ببسم الله واما الباء فهي وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب فالبداءة بها ليس قصدية فكانها لم يحصل بها بدء اذ المعتبر انما هو القصدي نبه على ذلك السيد الجرجاني قال العلامة اقول لا يخفى ان السؤال انما يتجه على رواية بسم الله بباء واحدة اما بها فالفائدة بهذه الرواية طلب البداءة بالاسم دون رواية بسم الله بباءين فانها تفيد ان المطلوب البداءة بهذا اللفظ لا بما من اسماء الله تعالى فلا يرد قال ثم اقول لعل مراده بالوجه المطلوب مصاحبة الاستعانة مع الاختصار اللفظي او التخلص يندفع بقولنا مع الاختصار اللفظي والتخلص ما قد يقال كيف ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقديم الباء كان يقال اسم الله الرحمن الرحيم

مصاحبة

مصاحب او مستعان به فاحفظه اهـ فان قيل هذا الحديث معارض لحديث البسملة وهو كل امر ذي بال لا يبدء فيه بالحمد لله وبيان التعارض ان امتثال احدهما يفوت امتثال الآخر لان البداءة انما تكون بواحد اجيب بامور منها ان المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو اعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة البسملة والحمدلة او غيرهما ويدل على ذلك رواية ذكر الله فيما يجوز الا عليها فان قلت فيه حمل المقيد على المطلق والجائز العكس هو قلت العكس فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق اما اذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق كما هنا فانها يحملان عليه كما صرحوا به فان قلت هذا مخالف لما في الاصول من انه اذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين فان كان المطلق اولى باحدهما من الآخر حمل على المقيد الذي هو اولى به كاية صوم كفارة اليمين وابتي صوم كفارتي الظهار والتمتع فانها مطلقة وهما مقيدتان وحملت هي على اية الظهار في وجوب التتابع لان اليمين اولى به لاشتراكه مع الظهار في النهي وهذا الوجوب قول قديم للشافعي رضي الله عنه وان لم يكن احدهما اولى بقي المطلق على اطلاقه وكل من المقيدين على تقييده ولا حمل لانتفاء المرجح كما في اية قضاء رمضان اي فعدة من ايام اخر مع ابتي صوم الظهار والتمتع قلت ذاك محمول على ما اذا تعددت مواضع الاطلاق والتقييد كما فيهم من التمثيل وما هنا محمول على خلافه كما في الحديث لاتحاد الموضع وهو الابتداء ومنها ان الباء في الحديثين ليست للتعدية صلة يبدء كما هو مبنى التعارض بل هي للاستعانة والاستعانة بشيء والمصاحبة له لا تنافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة لذلك الغير ويوجه تقديم البسملة على الخاتمة قوة حديث البسملة

ومقتضى هذا الجواب انه خرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود
بالذات وان سبقهما شيء آخر لكن الاولى ان يسبقهما شيء اخر مما
للكتاب العزيز والباقي للاستعانة وبالاستعانة هي الداخلة على
واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها وهو
معترض بانها هي التي للالة وجعل الباء هنا للالة فيه اساءة ادب
اذ يلزم عليه جعل اسم الله الة وما اجيب به من ان للالة جهتين جهة
تحقير وهي انها غير مقصودة لذاتها وجهة تعظيم وهو ان هو
الفعل انما يوجد بها وهي المقصودة هنا للاولى التي لاحظها هو
المعترض فالتالي على الوجه الاكمل شرعا انما يكون باسم الله تعالى
فيترك توقف الكمال منزلة توقف الوجود لكون الناقص كالمعدوم
قال العلامة هو غير دافع لتعالي الايهام وقيل وقيل للمصاحبة
وبالمصاحبة هي التي يعنى مع ويغني عنها ومن مصحوبها هو
الحال كما في اهبط بسلام اي مع سلام او مسلما والمراد بالمصاحبة
هنا المصاحبة على وجه التبرك وبقية معانيها لغيرها مفصلة
في كتب النحو فيرد سؤال بعد بعد الحروف من الالفاظ المشتركة
كالمشترك بين معانيها وتحقيق جوابه ان يقال اعلم ان المعاني
الواردة فيها حروف الجر ينظر فيها اما ان لم تكن متبادرة من حرف
اخر غيره فحكم بان هذا الحرف مشترك بينها وضعا كالاستعانة
والسببية والتعدية الخاصة والمعية بالنظر للباقي فالباء لها مشتركة
بين هذه الامور قطعا لانها لا تتبادر من غيرها مع كونها
وردت لها في العربية والاصل الحقيقة واما ان كانت متبادرة
من حرف اخر كالابتداء والانتهاء بالنظر للباقي فان الاول متبادر من
لفظ من والثاني من لفظ الى فهذا وقع فيه خلاف مذهب البصريين
رده مما اصله لان مذهبهم ان المعنى اذا تبادر من حرف جار فهو

فقة

نفيسة المقام

في

له ولا ينوب عن هذا الحرف غيره في هذا المعنى بقياس كما ان احر
النصب والجزم كذلك فاما ورد مما يوهم ذلك او توهم اما ينضمن
كما في قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لج خضر لهن نئيج
ولا يسلمون ان الباء بمعنى من بل يقولون شربن متضمن معنى رو
وين والباء باقية على معناها وكما في وقد حسن بي ان اخرجني من
السجن فلا يسلمون ان الباء بمعنى الى بل هي على معناها واحسن
متضمن معنى لطف واما بتجوز كقوله ولا صلبنكم في جذوع النخل
فالاستعارة المشهورة على مذهبهم ومذهب الكوفيين وبعض
المتاخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا
شذوذ قال في المغني وهو اقل تكلفا فعليه حرف الجر مشترك
وضعا بين جميع ما ورد له ولا ينافيه ذكر النيابة لانهم ما رأوا هذا
المعنى متبادرا من هذا الحرف اكثر من تبادره من الاخر حكموا
بان الاخر نائب وان كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة فمن هذا
يقال ان في كلا للتعدية بمعنى على ولا تجوز تحقق هذا
المقام فكثيرا ما تقع فيه الاوهام انتهى واما خصت الباء بالبا
بها من بين الحروف قيل لانها اول ما صدر من عالم الارواح بقو م
الست بربكم قالوا بلى وقيل تنبيها بما فيها من الكسر بنا وعملا على انه
لا يتقدم الا المنكسر المتواضع واشارة الى طلب التواضع في مبدء
كل امر ذي بال ولا يرد عليه لام الجر لانها تفتح مع المضمر غير
الياء وطول راسها ينحو من نصف الف كما في الشنواني وغيره تعظيما
للحرف الذي ابتدي به كتاب الله تعالى ثم طرد التطويل في البا
بسملة غيره وقيل تعويضا عن الف اسم المحذوفة منه تخفيفا
من سفعها ونقولنا ينحو من نصفها اندفع ما يقال التعويض
عن الف بنا في التخفيف بحذفها والاسم لغة ما دل على مسمى لان
فيصدق باحد انواع الكلمة الثلاثة وما واقعة على المفرد بدليل سمي

لان المفهوم منه المعنى الافرادي فلا تسمى الجملة اسما لغة كما قاله بعضهم
ثم الاسم ان اريد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ زيد الدال على ذات
متشخصة فغير المسمى قطعا وان اريد به المدلول مجازا لعلاقة الجلية
او السببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الاشعري
واما عنده فعينه ان كان جامدا كالله وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل
كالخالق ولا غيره ولا عينه ان كان مشتقا من صفة ذات كالعالم قال
السعد في تلخيص المقاصد الاصحاب اعتبر والمدلول المطابقي فاطلقوا
القول بانه الاسم هو نفس المسمى للقطع بان مدلول الخالق شئ
مالم الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شئ مالم العلم لا نفس العلم
والاشعري اخذ المدلول اعم واعتبر في اسماء الصفات المعاني المقصودة
فزعم ان مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو
لا عينه ولا غيره فتحصل مما ذكر ان الاسم بمعنى اللفظ الدال غير
المسمى قطعا وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون عينه وتارة يكون
غيره وتارة لا يكون لا غيره ولا عينه فلهذا قال بعضهم لا معنى
للخلاف في ان الاسم غير المسمى او عينه والغير المنفي في قولهم صفة
الذات ليست غيرا الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بان الصفة غير
الموصوف وان لزمته واما التسمية فتطلق على وضع الاسم على المسمى
وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير الاسم وغير المسمى والجلالة ان اريد
بها مدلولها فان اريد بالاسم كل اسم من اسمائه تعالى سوا اختص به
كالله والرحمن والرب معرفا بال او تبادر منه كالفتاح والغفار كانت
اضافة الاسم اليها لامية استغراقية وان اريد به جنس الاسم وسمائه تعالى
فلامية جنسية وان اريد اسم مخصوص فلامية عهدية ومرادهم بالجنس
في الاحتمال الثاني الجنس لا من حيث افراده لان الجنس من حيث هو لا يعدم
صحة ارادة الباري بالتسمية له لان جنس الاسم من حيث هو لا يتعلق به
حتى يقع ابتدا او استعانة به او مصاحبة له والجنسية تنافي المعنى المراد

هي

هي العهدية ذهنا في اصطلاح البيانيين وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله
مع ان ابتداء الامر بسم الله حاصل بقوله بالله مبالغة في الادب حيث كم بقوله
عابدين على الذات من اول الامر بل التي هو عابدون على ما يدل عليها وهو
الاسم اذ مدلول لفظ دال على مسماه فهو كقولهم سلام على المجلس بقرينة
العادي وعلى الحضرة الشريفة ولا بعد على ابهام القسم من بالله والاستعانة
بان الاستعانة والتبرك يكونان باسم كما يكونان بذاته واعلم انه كما تغايرت
العقول في المسمى تغايرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها ما فهم
في كونه علما او صفة او اسم جنس فقال الجمهور انه علم وضع للذات باعتبار
الوجود المستحق لجميع المحامد وهذا ان الوصفان لا يصلح المسمى لا
لاعتبارهما في المسمى والا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه
الذات فقط على الصحيح ان قيل يعكر عليه قولهم هذا الاسم مستجمع
لجميع الصفات اذ هو يفيد انه يدل عليها قلنا ليس المراد انه يدل
عليها مع الذات بل معناه انه مستجمع لجميع الصفات باعتبار المعنى
الملحوظ مرجعا للتسمية به المفهوم من اصله الذي هو الله على الاصح
وهذا المعنى هو الالوهية المتضمنة جميع صفات الكمال واستدل
لهذا القول بثلاثة اوجه الاول انه يوصف ولا يوصف به الثاني
انه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع
اللغوي ومقتضى استعمالات العرب ولا يصلح لما يطلق عليه
سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلاف انه الثالث انه لو لم يكن
علما بان كان صفة او اسم جنس لكان كليا فلا يكون لا اله الا الله توحيدا
مع انه توحيد بالاجماع وبحث في الاول بانهما انما يفيدان كونه
وصفا لا كونه اسم جنس لانه يوصف ولا يوصف به ولانه يلغى في
جريان تلك الصفات وقال البيضاوي الاظهر انه وصف غلب
لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
اجري مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم
تطرق احتمال الشركة وقوله لما غلب اي قوله وعدم اي فلا تجد له

لكونه يوصف ولا يوصف به ولا الصفاتية لاجراء صفات الذات عليه في العلمية
وقوله وعدم الخ اي فلم يلزم في كونه صفة كونه كليا فاندفعت الوجوه
المذكورة فيما اثبات كونه علما وفي قوله وصف في اصله اشعار بانه
صار علما بالغلبة وصرح به الشيرازي في حواشيه عليه واستدل
البيضاوي في علما ما اختاره بثلاثة اوجه الاول ان ذاته تعالى من
حيث هي من غير اعتبار امر اخر معها امر غير معقول للبشر فلا
يمكن ان يكون مدلولا لاسم جنس لفظ يوضع لمخصوص سواء كان هو
الواضع هو الله تعالى او البشر اما الاول وهو نفس امكان ان يدل
عليه بلفظ يوضع له مخصوص في انا الواضع هو الله فلان الحكمة
في وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى عند اطلاق اللفظ وهو
انما تتصور فيما يمكن ان يعقله البشر واما الثاني فظاهر لان
وضع البشر للمعنى فرع تعقله وهو غير ممكن ليهم الثاني انا لا نسلم
الكريم يدل على مجرد ذاته اي بحسب الاصل لما افاد قوله تعالى وهو
الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا قال السيد ذاته اي
ان الله تعلق قوله في السموات بلفظ الجلالة فلو لم يكن وصفا
في الاصل ناصح ان يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على الفعل اصلا
لا في الاصل ولا في وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا على
تقدير حمله على ظاهره وان افاده على خلاف ظاهره واما ان كان وصفا
في الاصل وان كان ذلك مهجورا عند استعماله علما فيصح ان يتعلق
به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الاصل فيكون هو
المعنى المتعلق للجار في قوله وقوله على خلاف ظاهره
سواء جعل الظرف متعلقا بمحذوف ايما المعبود في السموات
والارض او جعل خبرا لمبتدا محذوف هو الله وجعل يعلم بدلا
ثانيا او خبرا ثانيا له هو الخبر والاول ان يكون الخطاب على
ارادة الاسرار لنبيه ولا جهر في السموات وفي البيضاوي
الوجه يقتضي ظاهره ان قيد سر فيما هو على تقدير دلالة لفظ الله

الجلالة

الجلالة علما بحرد ذاته المخصوصة وبينه الشيرواني بانه المعنى بذاته تعالى
في السموات والارض وهو فاسد لما فيه من افادة الحلول والجسمية
والجسمية قال العلامة اقول هذا خروج عن موضوع ظاهر الاية
وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه علم هذا يكون محذوف هو
وعليه يكون دفع الفساد باعتبار تقدير المحذوف كونا خاصا
كالمعبود فتنبه الثالث ان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
مشاركا للاخر في المعنى والترتيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة
والاصول التي تذكر له اسم فهو مشتق فيكون وصفا واجيب
عن الاول بان التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما
التعقل بوجه مختص فهو حاصل لهم وهو كاف في فهم المعنى من اللفظ
الذي هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع هو الله وفي امكان وضعهم
اللفظ للمعنى ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الاب علما لولده قبل
رويته وعن الثاني بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته
لجواز ان يكون تعلقه باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عنه
المفهوم من اصل الاشتقاق وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضي
كونه وصفا في الاصل وانما يقتضي ان لو وجب كونه المشتق منه وضوعا
لذات مبهمة وليس كذلك فان اسمي الزمان والمكان والالة مشتقات
وليست بهما بصفات لدلالتها على معنى بنوع تعيين ووجه
ما ذكره شيخنا البولاقي ان اسم الزمان وما بعده انما يقال
لما هو معد لمعاني مصادرها وغيره وان كان صالحا لها لا تطلق
تلك الاسماء عليه فمذهب فلان باعتبار كونه اسم زمان موضوع
لزمان معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد باعتبار
كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود لا لكل محل وقع فيه
السجود ومفتاح انما يقال للالة المعدة للفتح لا لكل ما وقع

به الفتح واما الصفات فتطلق على كل متصف بمعنى مصدرها وليس فيها
اعداد هو وقيل اسم لمفهوم من حيث هو يحتمل الواجب والممكن
للمعبودية وكل منهما كلي اخصر في فرد فلا يكون علما اي بل هو اسم
جنس ورد باجماعهم على ان لا اله الا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما
لمفهوم كلي لم تفده لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال هو
افادتها التوحيد باعتبار القرائن او الشرع لانا نقول تفرقة اهل
اللسان بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا اي
صريحا دون الثاني مع وجود القرائن في كل دليل على انها تفيده
نفيا لها لا بواسطة القرائن فيحمل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار
الشرع دون اللغة لزم ان لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول سالم يعلم ان
القائل على اصطلاح الشرع والا لزم باطل فكذا الملزوم الذي هو القائل
ثم انه اختلف على القول بانه علم بالوضع فقيل انه منقول اي ماخوذ من
اصل بنوع تصرف وقيل مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع
ابتدا للذات المخصوصة وعلى انه منقول قيل انه منقول ومشتق من اصل لا
يعلم الا الله تعالى قال العلامة الامير لا يخفى ضعف لفظ القيل اذ حيث
لم يعلم الاصل فمن اين الحكم بالاشتقاق فان اراد الادب فليتق عن اصل
الاشتقاق وقيل منه اذا عبد بالنبا للفاعل واذا تحير بتحير الالباب في
عظمته سبحانه من لا يعلم قدره غيره فالعجز عن الادراك ادراك وفي
كلام العارف المقدسي في مفاتيح الكنوز

يا ايها المدعي للعرفانا وقد تفرد بالتوحيد اعلانا
ويطلب الحق بالعقل الضعيف وبال قياس والراي تحقيقا وتبيانا
ظننت جهلا بانا الله تدركه تواقب الفكر او تدنى به اليقانا
او العقول احاطت ببعضها وهل اقامت به لولاه برهانا
الله اعظم شانا ان يحيط به علم وعقل وراى جل سلطانا
واذا فزع لانه يفزع من خوفه وله المهابة واذا ولع لولوع العارفين

به حبا وفكرا وذكرا من كلام المقدسي اذاقنا الله مدامه

ان المحبة احرقت احشائي ومدامعي تنهل كالانواء
فانا الحريق باطلعي والنار غريق بادمعي يا منقذ الغرقاء
ومن العجائب ان نار تحرقني تزداد وقدا عند فرط بكائي
فالنار والماء القراح تالفا هذا لعمري يعجب الاشياء

واعلم ان كل معنى من هذه المعاني الله فعال بمعنى مفعول اي معبود او متحيرا في عظمته او مفزوع اليه او من خوفه او مولوع به وقيل غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة هو مشتقتان من رحم بضم العين منقولتان من رحم بكسرها لاطراد نقل الفعل المتعدي الى فعل بالضم في باب المدح والذم او من رحم بكسرها لاطراد نقل الفعل المتعدي الى فعل بالضم في باب المدح والذم او من رحم بكسرها مجعولا لازما لاعتبار تعلقه بمفعول لافظا ولا تقديرا كقولك زيد يعطي اي يفيد منه الاعطاء فان قلت كيف يدعى اللزوم وقد ورد الرحمن الدنيا والاخرة ورحيم بهما بالاضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول انه على التوسع اي انه توسع باسقاط الجار وهو في فنصبه ثم اضيف او ورد على قولهم موضوعتان للمبالغة ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعال وفعول وفعل وفعيل العامل منها نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها اما رحمن فظاهر واما رحيم فلانه هنا غير عامل نصبا وقد نص غير واحد على ان فعيلا انما يعد منها اذا كان عاملا نصبا واجيب بان المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان تفيدانها بالمادة كجواد على انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس والرحمة لغة في القلب تقتضي الاحسان وهي من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحياء والرضا والغضب والفرح فوصفه تعالى بها انما هو على ضرب من التجوز هذا ولنا ذكر الخادمي ان وصفه تعالى بالرحمن الرحيم من المتشابه وما يذكره

من معناها تاويل لهما على طريق الخلف او قاما ان مراد بالرحمة غايتها
الجليلة هي الاحسان فتكون صفة فعل او ارادة الاحسان فتكون صفة
ذات وهذا التجوز يصح ان يكون على طريق المجاز المرسل من باب استعمال
اسم السبب الذي هو الرقة في المسبب القريب الذي هو ارادة الاحسان
او البعيد الذي هو الاحسان او من باب استعمال اسم الملزوم في الازم
القريب او البعيد وان يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرحة
التبعية بان يشبه الاحسان او ارادته برقة القلب بجامع ترتب الانتفاع ع
والسرور على كل ويشتق من الرحمة بمعنى الاحسان او ارادته الرحمن الر حيم
او المكنية بان يشبه معلول الضمير المستتر في الصفة بذي الرحمة
الحقيقية بجامع صدور النفع من كل تشبيها مضمرا في النفس
وتجعل الصفة تخييلا وفيه من اساءة الادب ما لا يخفى وان يكون على طر يق
الاستعارة التمثيلية بان يشبه هيئة انعام تعالى على عباده هو
وتبسطهم باحسانه على الكل وجميل رقة الملك لرعاياه وعمومه
بره بجامع هيئة تعمها وهي هيئة التفضل على المحتاج في كل
واستعمال اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها وهو رحمن ورحيم
للهيئة المشبهة بنا على جواز افراد اللفظ المستعار في الاستعارة
التمثيلية كما يقول سعد الدين او الاقتصار لفظا على بعض المركب هو
الموضوع للهيئة المشبه بها كما يقول السيد وهذا الاقتصار موجب
لتركك اللفظ المستعار فيما استعمل فيه صيانة تصرف وقوله لتركه اه
اخ وفيه من التكلف واساءة الادب ما لا يخفى ثم الرحمن مجاز لا حقيقة لم
بنا على المشهور من عدم استعماله في غيره تعالى استعمالا صحيحا
بخلاف الرحيم وما ذكره من مجازيته وصفه تعالى بالرحمن الرحيم
هو بحسب اللغة اما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقالوا الاستناد
الصفوي الاقرب انه حقيقة شرعية في الاحسان او ارادته لغلبته
التبادر بدون ملاحظة علاقة وقرينة وشرط المجاز ملاحظتهما

واختلفوا

واختلف في ايّ الصيغتين ابلغ فقيل الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
المباني تدل على زيادة المعنى وقيل الرحيم ابلغ لان فعيلا للصفات
الغريزية كالكريم والشريف وفعلان للعارضة كسكران وغضبان
وقال ابو حيان كل منهما ابلغ من جهة فالبلغية فعلان من جهة
افادته الامتلاء والغلبة والبلغية فعيل من جهة افادته التكرار
والوقوع بمعنى الرحمة اي عليها ومراده بالمعنى المرحومون
قال ولذلك لا يتعدى الاول ويتعدى الثاني تقول زيد
رحيم المساكين كما يتعدى فاعل اه وهو حري على ان الرحيم
صيغة مبالغة واستشكل تقديم الرحمن على القول بانه ابلغ بان
اللائق بقي في الاثبات تقديم غير الابلغ نحو جواد وفياض
وشجاع باسل ليكون لذلك الثاني فائدة كما ان اللائق
في النفي العكس للعلة المذكورة واجيب بان محل ما ذكر اذا
تضمن الابلغ غير الابلغ كما في الامثلة اما اذا لم يتضمنه كما هنا
اذ لا يلزم من الاتصاف بالجلائل الانعام بالدقائق فتقديم كل
حسن لحصول الفائدة قال العلامة اقول هذا الجواب انما يتم
على ان الرحمن ابلغ كما وكيفا او كيفا فقط لا على انه ابلغ كما
فقط كما لا يخفى اه اي لان الابلغية في الكم فقط لا تستلزم الابلغية
في الكيف فيشمل النعم الدقيقة فيكون متضمنا لغير الابلغ
فحسنه تقديم غير الابلغ فان قلت لكن الافصح تقديم غير الابلغ
مطلقا اجيب ولم يتضمن الابلغ ما فيه ليترقى من الادنى الى الاعلى
قلت لتقديم الابلغ هنا وجه وجيه وهو ان الرحمن ح من باب التكميل
كالتكميل المسمى بالاحتراس اذ هو الذي هو فن من البلاغة
وهو ان يوتى في كلام خلاف المقصود بما يدفع ذلك الايهام فان
الوصف بالرحمن لما كان يوهم انه دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى
لحقارتها اتبع بالرحيم دفعا لهذا الوهم ثم جملة البسملة

هي انشائية او خبرية قال العلامة الدماميني في ذلك تفصيل حسن حاصله
ان الباء اذا كانت للاستعانة او المصاحبة فالجملة المقدرة اعني ما
أولف مثلا خبر لصدق حد الخبر عليها وهو الكلام الذي يتحقق
مدلوله خارجا بدون ذكره ليتحقق التأليف مثلا بدون ذكر مؤلف
ومتعلقها متعلقها اعني الجار والمجرور انشا لصدق حد الانشا
عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم
تحقق الاستعانة والمصاحبة له بدون ذكر لبسم الله فان قلت
الجار والمجرور ليس بكلام فكيف يكون انشا قلت هو في معنى
الكلام لانه في معنى استعين باسم الله او صاحب اسم الله فبان
ان مجموع اولف لبسم الله الرحمن الرحيم على تقدير ما الباء المذكورة
خبر صدر لانشا عجزا وان كانت للتعدية فان جعلت متعلقة
بفضلة نحو مبتدئا ومستعينا ومتبركا فالمجموع كذلك اي خبر صدر
وهو اولف انشا عجزا وهو الفضلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور
اي لانشاء الابتداء بسم الله اي جعله بداية او الاستعانة او التبرك
وان جعلت متعلقة بعدة نحو ابتدا او ابتدائي او مستعين هو
او مستعانتي او متبرك او تبركي فالمجموع انشا لانشاء ما ذكر
هنا كله اذا لم يجعل الاسم مقحما او بمعنى المسمى مع اعتبار
الاستعانة او المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار فان هو
الاسم مقحما او بمعنى المسمى واعتبر عليها الاستعانة او المصاحبة
بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحدهما او قد تعلقها من مادة
احدهما كالاستعانة او المصاحبة بالذات العلية وكان المجموع هو
على جعل الباء لاحدهما خبرا صدرا وعجزا او خبرا صدرا انشا عجزا
لانه ان قصد بالجار والمجرور عن وقوع استعانة او مصاحبة بالذات
خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احدهما كان انشا وهذا على تقدير
المتعلق من مادة احدهما فضلة نحو مستعينا ومصطحبا فان قدر من

مادة

من مارتا احدها عمدة نحو استعين واستعانني واصطحب له
وهكذا اضطرب كان المجموع خبرا عن وقوع احدها او الشك في احدها
فاحفظ على هذا التفصيل هذا ما يسر الله جمعه على هذه الحالة المنيفة
من المسايل الجليلة جعله الله خالصا لوجهه الكريم وعصمني وقارئه
من الشيطان الرجيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
تمت على يد كاتبها على امين نور الله ابن محمد امين
نور الله غفر الله له ولوالديه ولكافة
المسلمين امين